استمارة المشاركة في الملتقى العلمي الوطني بعنوان: **"ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري "**

يوم 20 أكتوبر 2025 قسم علم الاجتماع-جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-

بيانات الباحث المشارك

الدكتور : هشام سبع (أستاذ محاضر أ) / الدكتور هشام بوخاري (أستاذ محاضر أ)

قسم العلوم الإجتماعية-جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج- الجزائر

التخصص : علم الاجتماع ديموغرافيا حضرية / علم اجتماع المنظمات والمنهجية

رقم الهاتف: 0676186127 /0655816812

البريد الالكتروني للمتدخلين:

hicham.sebaa@univ-bba.dz/hichem.boukhari@univ-bba.dz

عنوان المداخلة : **المخيال الاجتماعي للمرأة المطلقة وتمثلاتها في المجتمع الجزائري- قراءة سوسيوديموغرافية-**

ملخص:

تسعى الورقة البحثية إلى تشخيص أحدى أهم المشكلات التي تؤرق مجتمعات المعاصرة اليوم و هي الطلاق، إذ تعد هذه الظاهرة من أخطر المشكلات التي تدمر بنيان الأسر وتماسك نسيجها الوظيفي، و نظرا للآثار المترتبة عليها استدعى من المختصين في علم الاجتماع و شؤون الأسرة دراستها و محاولة تشخيص الأسباب و العوامل و الدوافع المؤدية إليها.

نحاول في ورقتنا هذه التركيز على تقديم قراءة سوسيو ديمغرافية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري وتمثلات المرأة المطلقة في المخيال الاجتماعي بالمجتمع الجزائري، مركزين على قراءة لأبرز الإحصائيات الديموغرافية لظاهرة الطلاق بالجزائر .

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الأسرة الجزائرية، قراءة سوسيو ديمغرافية

تقديم :

الطلاق من المتغيرات الديمغرافية الهامة جدا في فهم أي تركيبة سكانية في أي مجتمع ، نظرا لأن مفهومه يعبر عن دلالات مجتمعية وأخرى علائقية داخل النسق الاجتماعي الأسري من خلال رمزية المرأة بحد ذاتها. وقيمها في لعب أدوارها على المستوى الأسري والمجتمعي ككل، وفي سنة 2022 كشفت وزارة العدل عن تسجيل 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من عام 2022 .[1]وبالمقارنة مع سنة 2019 بالجزائر أين سجل الديوان الوطني للإحصاء معدل 68 الف حالة طلاق مقارنة مع سنة 2017 اين سجل معدل الطلاق 43 ألف حالة طلاق ونظرا لهذا الإرتفاع المخيف في معدل الطلاق تدخلت وزارة التضامن الوطي والأسرة من أجل سن قانون لحماية المرأة المطلقة من خلال منحة خاصة لكل مراة مطلقة حاضنة . وبين حقيقة ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري من جهة ومناداة وزارة التضامن بضرورة حماية المرأة المطلقة تأتي هذه الورقة البحثية لتركز على ثنائية الرفض والقبول من طرف المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة.

ستركز هذه المداخلة على مجموعة من المحاور أبرزها :

1-الطلاق ديموغرافيا(أرقام الطلاق وإحصائياته حسب إحصاء **20172018/ O.N.S**)

2- منحة الطلاق كضمان قانوني للمرأة المطلقة .(القانون15-01المؤرخ في 04 جانفي 2015)

3- تمثلات المرأة المطلقة في المخيال الاجتماعي لدى الأسرة الجزائرية بين الرفض والقبول.

المحور الأول- في تحديد المفاهيم المركزية :

أ-مفهوم الطلاق لغة و اصطلاحا:

من ناحية اللغوية يقصد بالطلاق حسب ابن منظور:طلق الرجل امرأته و أطلقت هي، بالفتح،فطلق طلاقا و طلقت الضم أكثر، ورجل مطلاق و مطليق و طليق و طلقه،على مثال همزة، كثير التطليق للنساء. و في حديث الحسن:أنك رجل طليق،أي كثير طلاق النساء، و الأجود أن يقال: مطلاق و مطليق، و منه حديث علي، عليه السلام:إن الحسن مطلاق فلا تزوجوه. و طلق البلاد،تركها.(ابن منظور،2003،ص137)
ويورد كذلك الصحاح في تعريف للطلاق من ناحية اللغوية بمعنى إخلاء السبيل، حيث يقول:أطلقت الأسير أي خليته و الطليق هو الأسير الذي أطلق إساره و خلي سبيله، و حبس فلان في السجن طلقا، أي بغير قيد، و طلق الرجل امرأته تطليقا و أطلقت هي طلاقا فهي طالق و طالقة.(عديلة،2002، ص9) عديلة حسن طاهر تونسي،القلق و الاكتئاب لدى عينة

[1] - وزارة العدل بالجزائر ، معدل الطلاق والخلع ، 2022

من المطلقات و غير المطلقات في مدينة مكة المكرمة،رسالة ماجستير في الإرشاد النفسي، جامعة أم القرى.
أما من ناحية الاصطلاحية فقد وردت عدة تعريفات حول الطلاق و من عدة زوايا ووجهات النظر نذكر منها مايلي:

هو أن يقطع الزوج علاقة الزوجية بينه و بين امرأته، و يطلق سراحها من قيد زوجيته.(الحلي،2008، ص01)، أما من ناحية الشرعية، فحسب علماءنا المالكية فيعرف الطلاق بأنه: رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح.(عديلة،9،2002) و كذا يعرف الطلاق شرعا أيضا بأنه: حل رابطة الزواج بلفظ صريح، أو كناية (عبد العزيز،2014، ص112)، كما يعرف الطلاق بأنه:وهو رفع قيد النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص، سواء كان هذا اللفظ مخصوصا منطوقا أو مكتوبا، أو مشار إليه، وهو إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع والقانون.(العربي بلحاج،1994، ص208).

و عرفت هيئة الأمم المتحدة الطلاق بأنه: حكم قضائي بالتفريق بين الزوجين يعطي الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلديهما.(مهتاب،2016، ص17)

ب- الطلاق من الناحية السوسيولوجية :

من المنظور السوسيولوجي، يعرف الطلاق على أنه: الحدث الذي ينهي ما تم جمعه بين الرجل والمرأة من خلال عقد الزواج الذي يقره المجتمع قانونيا وشرعيا وقد تختلف أسبابه وضوابطه باختلاف الأفراد والأسر والمجتمعات، هو التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج.(محمد عاطف غيث،1981، ص161)، و يعرف أيضا بأنه:عبارة عن نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها،عندما يفشل عضواً أو أكثر في القيام بالتأزمات دوره بصورة مرضية، هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها.(علالي،2009،ص16)

و يشير السوسيولوجي د. معن خليل عمر أن هناك حالات طلاق غير معلنة في المجتمع منها: "الطلاق العاطفي" الذي يعني عدم وجود تفاعل وجداني ومشاعري بين الزوجين أو وجوده عند طرف وغيابهعند الآخر. وهناك "الطلاق الجنسي" الذي قد يقع بين الزوجين والزواج بينهما قائم حيث لا تحصل استجابة جنسية عند كلا الطرفين بل عند طرف واحد والآخر غير مستجيب. وأخيرا "الطلاق النفسي"الذي يعني عدم تقبل ورفض احد الزوجين للأخر لان زواجهم حصل لتحقيق مصالح أسرية أو مالية،وهذا لا يولد الإعجاب النفسي والتقبل من احدهما للآخر وهما على قيد الزواج. وقد تحصل هذه الحالات من الطلاقات غير

المعلنة، والزواج بين الزوجين قائم وقد لا يصلان إلى مرحلة الطلاق القانوني العلني، بمعنى أن يستمران على زواجهما حتى الوفاة.(معن خليل عمر،1994، ص237)

ج-الطلاق حسب المادة 47 من قانون الأسرة الجزائري :

يرى قانون الأسرة الجزائري أن الطلاق هو نوع من انحلال الرابطة الزواجية بين الزوج وزوجته وقد اعتبر بأن الرابطة الزوجية تنحل بالطلاق أو الوفاة. [1]

د-مفهوم الطلاق ديموغرافيا :

يعتبر الطلاق متغير من المتغيرات الديمغرافية في علوم السكان وهو تمزق رابط الزواج بين الزوج والزوجة واستحالة استمرار الحياة الزوجية بين الطرفين وهو على نوعين طلاق بطلب من الزوج ، وطلاق بطلب من الزوجة ويعرف " بالخلع" .

وفي الجزائر شهدت سنة 2013 حالات الطلاق حسب وزارة العدل ما بين 57461 حالة طلاق. .[2] إذ ارتفع معدل الطلاق بين سنتي 2005 و2013 إلى 26440حالة أي ما يعادل 82.5%

يعتبر الطلاق متغير من المتغيرات الديمغرافية في علم السكان وهو تمزق رابط الزواج بين الزوج والزوجة واستحالة استمرار الحياة الزوجية بين الطرفين وهو على نوعين طلاق بطلب من الزوج ، وطلاق بطلب من الزوجة ويعرف " بالخلع".

ه-المرأة المطلقة إجرائيا :

هي فرد من أفراد الأسرة والمجتمع الجزائري تعرضت للطلاق لسبب من الأسباب قد ترجع إلى عوامل ذاتية متعلقة باستحالة استمرار الحياة الزوجية بين الطرفين" الزوج والزوجة، أو قد تكون بأسباب واعتبارات متعلقة بتدخل كيانات أخرى كعائلة الزوج أو عائلة الزوجة الشيئ الذي دفع الطرفين إلى الانفصال وبالتالي تمزق العلاقة الزوجية وتلاشيها.

المحور الثاني- في النظريات وأهم الدراسات حول ظاهرة الطلاق بالجزائر:

أولا- النظرية الوظيفية :يرى أصحاب هذه النظرية أن لكل فرد في المجتمع مجموعة من الاحتياجات التي يسعى إلى إشباعها عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة، واستمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤدي لإشباع هذه الاحتياجات وإ ذا فقد هذا الجزء وظيفته انتهى وزال. فإذا لم يستطيع الزواج تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الأفراد مثل: تحقيق الاستقرار العاطفي والوجداني والإنجاب والإشباع الجنسي والحصول على الاستقرار

---

[1] -**المادة47** من قانون الأسرة الجزائري،رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، نشرة، 2007 ، ص 8

[2] -هشام سبع، **المسنون في الأسرة الجزائرية –الواقع والمأمول** ، دار الأيام للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن،2019، ص 111

الاجتماعي. فأن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وإنهاء الزواج.
ثانياً- النظرية التفاعلية الرمزية :يرى أصحاب هذه النظرية انه لا يوجد أسرتين متشابهتين لدرجة التطابق، وأن كل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الصغر وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة لأخرى، لذلك نجد أن كل علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجين من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما والعكس صحيح وكلما كانت الرموز والمعاني متباعدة بل متنافرة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما قد يؤدي إلى الطلاق.

ثالثا- النظرية التبادلية :يرى أصحاب هذه النظرية أن الأفراد يدخلون مع بعضهم البعض في
علاقات تبادلية يسعون من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل خسائر ممكنة. فالمرأة عندما تقرر الزواج ترى ماذا ستكسب؟ وماذا ستخسر؟ فتوافق إذا كانت المكاسب أكثر من الخسائر. وعندما تتعذر الحياة الزوجية بين الطرفين وتصبح الحياة مليئة بالمشكلات والمشاحنات فإن المرأة تحاول أنتحسب مقدار الخسائر والمكاسب الناتجة عن الطلاق، فإذا أحست أن المكاسب من الطلاق أكثر من الخسائر فأنها تتخذ قراراً بالطلاق، وان كانت الخسائر أكثر من المكاسب فإنها ستستمر في الحياة الزوجية.(الخطيب،2011، ص219،220)

سنحاول تقديم واستعراض **بعض الدراسات السابقة** التي حاولت تسليط الضوء على ظاهرة الطلاق في الجزائر، و نذكر منها :

-دراسة بلقاسم علالي، بعنوان :الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية في العاصمة وما جاورها رسالة شهادة ماجستير في علم الاجتماع الديني،قسم علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الديني،2009جامعة يوسف بن خدة الجزائر، طرح الباحث في دراسته التساؤلات التالية :ما هي الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة، والآثار المترتبة عنها؟ و افترض مجموعة من الفرضيات لمعالجة التساؤلات المطروحة و جاءت على النحو التالي:
-إن سكن الزوج مع أهله، بسبب أزمة السكن سبب من أسباب الطلاق.
-إن خروج المرأة للعمل و تكوين الشخصية المستقلة معنويا وماديا، جعلها تشعر بعدم التبعية لأحد وفي غنى عن الجميع مما أدى إلى الطلاق.
-عدم التوافق الجنسي بين الزوجين سبب الطلاق.
-إن الزواج في سن مبكر من أسباب الطلاق.

توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل للطلاق في المجتمع الجزائري منها:
-إن سكن الزوج مع أهله، بسبب أزمة السكن سبب من أسباب الطلاق بلغت النسبة22.5%

-إن خروج المرأة للعمل و تكوين الشخصية المستقلة معنويا وماديا، جعلها تشعر بعدم التبعية لأحـــد وفـــي غنـــا عـــن الجميـــع ممـــا أدى إلـــى الطـــلاق17.5%.
-عدم التوافق الجنسي بين الزوجين سبب الطلاق بلغت نسبة هذا العامل، 12.5%من حجم العينة المبحوثة،ليثبت أن له حضور في حدوث ظاهرة الطلاق، لكنه العامل الخفي بين الناس ولا يكاد يظهر إلا في البحوث بسبب حياء الناس عن التحدث عن مثل هذا الأمر خصوصا فـــــــــــــي المجتمعـــــــــــــات الإســـــــــــــلامية.
-إن الـزواج فـي سـن مبكـر مـن أسـباب الطـلاق ذ بلغـت النسـبة 12.5%مـن المبحوثـات.
-اختلاف الميول والأفكار :هذا العامل هو من أقدم العوامل في ظاهرة الطلاق، وهو قد يكون في كل المجتمعات ولهذا وجدناه في كل الدراسات التي اطلعنا عليها، وله تأثير على حياة الزوجين وان لم توجد العوامل الأخرى. وقد بلغت 15%من العينة.

-دراسة فريد بكيس، بعنوان:ظاهرة الطلاق وأثرها على الصحة النفسية للمرأة تحليل نفسي اجتماعي، مقال منشور في مجلة معارف، العدد14، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة،**(2013)**.

طرح الباحث في دراسته التساؤلات التالية:-ما هي الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظاهرة انحلال الرابطة الزوجية؟.
-- هل تؤثر ظاهرة انحلال الزواج على الصحة النفسية للمرأة المطلقة؟.

و صاغ الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تخضع ظاهرة انحلال الرابطة الزوجية إلى عوامل نفس اجتماعية وعوامل
اقتصادية وثقافية.

الفرضية الثانية : تميل الصحة النفسية إلى الانخفاض لدى الزوجة المطلقة.

توصل في دراسته إلى النتائج التالية:
- من المؤشرات والمحددات المؤدية إلى فك الرابطة الزوجية والتي تنوعت من نفس اجتماعية إلى عوامل اقتصادية وثقافية.
-أربعة عشر حالة كان لديهن ميل سلبي نحو الصحة النفسية، إلا أن النسب اختلفت من حالة لأخرى، حيث أن المرأة العاملة عرفت نسب منخفضة مقارنة بالمرأة الماكثة بالبيت. وحالة كأنها ميل ايجابي وهذا نظرا للمحيط الذي تعيش فيه بحيث إنها صاحبة قرار الانفصال.
-هناك ضغط نفسي بالنسبة للمرأة التي لها أولاد مقارنة بالمرأة التي طلقت من دون أولاد، وهذا بسبب المسؤولية التي في غالب الأحيان تتحملها لوحدها.

-بالإضافة أن معظم حالات الطلاق تكون في خمسة سنوات الأولى للزواج، بحيث يظهر عدم التوافق، ويكون الانفصال، وفي الحالات التي عرضناها، هناك عشر حالات كان الطلاق في خمسة سنوات الأولى.

-فالطلاق في حد ذاته عامل كاف لإحداث القلق والاكتئاب.... الخ بغض النظر عن أي متغيرات أخرى.

-دراسة ضاوية بن قاسمي: انعكاسات الطلاق على إقدام الأبناء على تعاطي المخدرات- دراسة سوسيولوجية على عينة من أبناء المطلقين، مقال منشور في مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية،المجلد9، العدد1 **(2024)**.

هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على موضوع انعكاسات الطلاق على إقدام الأبناء على تعاطي المخدرات، وطرحت الباحثة في دراستها الإشكالية التالية:هل ينعكس الطلاق على إقدام الأبناء نحو تعاطي المخدرات؟.

كما قامت بصياغة الفرضية التالية:ينعكس الطلاق سلبا على إقدام الأبناء نحو تعاطي المخدرات.

أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة قوام30فردا تتراوح أعمارهم ما بين 15و 18سنة تّم اختيارهم عن طريق عينة الكرة الثلجية، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أغلب أفراد العينة يعيشون مع الأم؛ غياب الوالدين جّراء الطلاق ترك فراغا عند الأبناء ما دفع بهم إلى نسج علاقات اجتماعية وصدقات جديدة خاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

-كانت بداية تعاطي المخدرات مع الأصدقاء وخاصة في الذين يعيشون نفس الظروف الاجتماعية أي التفكك الأسري.

-بدأت معظم الحالات بتناول أدوية تباع الصيدليات مثل ليريكا Lyricaوبعض المهدئات العصبية قبل الإقدام والتعّود على تعاطي المخدرات.

-أصبح أغلب المبحوثين مدمنين على المخدرات حيث صرحوا بعدم الإقلاع عن تعاطيها.

-تبادل الاتهامات بين الوالدين المطلقين حول مسؤولية تعاطي أبنائهم للمخدرات.

المحور الثالث- قراءة ديموغرافية في أرقام وإحصائيات الطلاق بالجزائر:

إن ارتفاع عدد حالات الطلاق في المجتمع الجزائري بشكل رهيب ومخيف باتت ظاهرة تؤرق المجتمع،و أضحى الطلاق واقعا مؤملا يهدد النظام الأسري و بنائه حيث أصبح

الطلاق مصدرا لمشكلات أخرى، خاصة بعد أن ارتفعت معادلاته في السنوات الأخيرة حيث شهد المجتمع الجزائري ارتفاعا في معدلات الطلاق و انخفاض في معدلات الزواج، وأصبح

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد حالات الطلاق	57461	60844	59909	62128	65637	65690	65967	-
المعدل الخام	1,49	1,50	1.50	1.52	1,54	1,52	-	-
نسبة الطلاق	14.81	15,75	16.23	17.42	19,32	19,80	20,94	-
عدد حالات الزواج بالألف	388	369	369	357	332	315	283	283
المعدل الخام لزواج	10.13	9,88	9.24	8.73	8,14	7,79	7,21	6,41

اتخاذ قرار الطلاق أمرا بسيطا و تافها لا يكترث له الرجل و لا المرأة ، و لا يراعي نتائجه وآثاره السلبية ، سواء عليهما كزوجين أو على الأسرة و المجتمع ككل).**(سعيدي،جيلالي،2022، ص126)**من خلال المعطيات الإحصائية المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات، سنقوم بتقديم قراءة لظاهرة الطلاق في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2013 و إلى غاية سنة 2020.

جدول يوضح معدلات الزواج و الطلاق خلال الفترة (2013-2020) في الجزائر

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ديمغرافيا الجزائر2020رقم949

يتناول الجدول أربعة مؤشرات رئيسية تتعلق بالزواج و الطلاق في الجزائر على مدار ثماني سنوات، فالنسبة لمعدلات الطلاق: نلاحظ بأن حالات الطلاق قد شهدت ارتفاعا مستمرا ومتزايدا من 57461 حالة في عام 2013 إلى 65967 حالة في عام 2020، وهذا الارتفاع يمثل اتجاها تصاعديا على مدى الفترة بأكملها.

أما بالنسبة لنسب الطلاق: فهي أيضا في حالة متزايدة، حيث بدأت من 14.81 % في عام 2013 لتصل إلى20.94% في عام 2020، هذه النسب تشير إلى أن معدل الطلاق ينمو بشكل أسرع من معدل الزواج.

أما بالنسبة لمعدلات الزواج: فلاحظنا انخفاض تدريجي على عكس الطلاق، شهد عدد حالات الزواج انخفاضا تدريجيا من 388 ألف حالة في عام 2013 إلى 283 حالة عام 2020.

كما يشير أيضا دكتور هشام سبع أنفي الجزائر شهدت سنة 2013 حالات الطلاق حسب وزارة العدل ما بين 57461 حالة طلاق (هشام سبع،2019، ص111). إذ ارتفع معدل الطلاق بين سنتي 2005 و2013 إلى 26440حالة أي مايعادل85.2%، و إن هذا المؤشر

حسب الديوان الوطني للإحصاء قد شهد ارتفاع خلال سنوات 2014 إلى 2017 أين سجلت سنة 2014: 43 ألف حالة طلاق ليرتفع عدد المطلقات سنة2015 إلى: 57 ألف حالة طلاق، ليسجل مؤشر الطلاق ارتفاعا خلال سنة 2017 إلى 68 ألف حالة طلاق في المجتمع الجزائري.(الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر،2017،ص6)

لقد أكد وزير العدل حافظ الأختام أن الطلاق قد يهدد الأطفال ضحايا الطلاق والخلافات الزوجية والذين يعانون من مشاكل وعقد وأمراض نفسية تحول دون نجاحهم في الحياة.

كما أبرز ذات الوزير أن معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري قد ارتفعت من 57 ألف حالة طلاق سنة 2015 إلى 68 ألف حالة طلاق سنة 2017 .[1]

إن هذا المؤشر حسب الديوان الوطني للإحصاء قد شهد ارتفاع خلال سنوات 2014 إلى 2017 أين سجلت سنة 2014: 43 ألف حالة طلاق ليرتفع عدد المطلقات سنة2015 إلى: 57 ألف حالة طلاق، ليسجل مؤشر الطلاق ارتفاعا خلال سنة 2017 إلى 68 ألف حالة طلاق في المجتمع الجزائري .[2]

ويرى ذات المسؤول -وزير العدل حافظ الأختام- أن الطلاق يهدد الأطفال ضحايا الطلاق والخلافات الزوجية والذين يعانون من مشاكل وعقد وأمراض نفسية تحول دون نجاحهم في الحياة.

المحور الرابع- تمثلات المرأة المطلقة في المخيال الاجتماعي لدى الأسرة الجزائرية بين قبولها ورفضها:

ارتأينا قبل الحديث عن المرأة المطلقة في الأسرة الجزائرية، أن نتحدث عن آثار الطلاق وتبعاته على الزوجين المطلقين:

تعاني المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري كغيرها من الفئات النسوية الأخرى اللاتي تعرضن لنفس المصير سواء تعلق الأمر بالانفصال عن الرابط الزواجي، أو بالمرأة التي فقدت زوجها لسبب من الأسباب أو المرأة التي دفعت للشارع بسبب الفقر والجوع والتهميش . لذا فإن الطلاق مؤشر رهيب في تمزق النسيج الاجتماعي والأسري نظرا لما يتركه من آثار وخيمة على الطرفين المرأة المطلقة من جهة والأطفال من جهة ثانية خصوصا إذا كانوا من القصر. أين يحتاجون أكثر رعاية مجتمعية وكفالة من باقي أفراد المجتمع. لذا فإننانرى

[1] -http//www arabicsputnimnewsccom من الموقع الإلكتروني

[2] -**الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر**، إحصاءا السكان والسكن بالجزائر ، نشرة 2017 ، الجزائر ص 6

بأن المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري تعتبر هاجس يؤرق والديها خصوصا لدى الأسرة المحافظة.

أ-الصندوق الوطني للمطلقات:

يعرف بصندوق **النفقة** وهو إجراء تم اتخاذه من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة، وقضايا المرأة من أجل حماية المرأة المطلقة الحاضنة وأيضا حماية الأطفال القصر من الضياع. دخل حيز التنفيذ بموجب القرار الوزاري رقم: 15-01 المؤرخ في 4 جانفي 2015 والمتضمن إنشاء صندوق النفقة .[1]

خُصص هذا الصندوق لحماية المرأة المطلقة حتى تتكفل بأطفالها القصر بعد الإنفصال الزواجي . وينص قانون النفقة بضرورة معاقبة كل من يقدم تصريحات كاذبة ويلزم على كل من استلم مستحقات مالية بغير وجه حق بإرجاعها.[2]

ب-اسم المطلقة قد يشكل عبئ وثقل رمزي على الأسرة:

يُنظر للمرأة المطلقة داخل الأسرة الريفية المحافظة على أنها هاجس يؤرق كيان المجتمع والعشيرة، والقبيلة" الدوار" ، نظرا لما تخشاه أسرة المرأة المطلقة من مخيال اجتماعي جارح نتاج عدم نجاح مأمورية الزواج بالنسبة لابنتهم خاصة إذا كانت في سن مبكرة، الشيء الذي يدفع الوالدين إلى التستّر عن ابنتهم المطلقة في بعض الأحيان حتى لا تبقى عرضة لكلام الناس" القيل والقال" أين تجد الأبوين يحاولان إخفاء خبر طلاق ابنتهم خصوصا إذا كانت حديثة العهد بالزواج فتجد أسرة المطلقة في حرج أمام المجتمع لأنهما يعتبران طلاقها فشل لها في عملية اختيارهما للزوج المناسب. الشيء الذي يدفع بهما-والدي المطلقة- إلى التستر خصوصا في العام الأول من الطلاق.

ج-هاجس الجنين لدى الأسرة ومن يتحمل مسؤوليته(حمل المرأة المطلقة)؟:

ج-1-على مستوى الميكرو-سوسيولوجي:

الطلاق بالنسبة للمرأة عبئ وعائق في نفس الوقت، نظرا ما يخلفه من نتائج وآثار على مستقبل الأطفال القصر خصوصا إذا كانت المطلقة بطفلين فأكثر،الشيء الذي يدفع بها إلى البحث عن سبل من أجل إعادة إدماج هذا الطفل نفسيا،تربويا، وأيضا أسريا، من خلال البحث عن مصادر اقتصادية وأخرى مالية للتكفل بأبنائها خصوصا في المراحل العمرية الأولى لأبنائها.

---

[1] جريدة الشعب ، يوم 4 فيفري 2015 من الموقع الإلكتروني HTTP://www.djazairess.com-

[2] -http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/ مقال بعنوان المراة الجزائرية تنهي 2014 بصندوق النفقة للمطلقات وتستقبل 2015 بقانون يجرم العنف ضدها مقال بعنوان المراة الجزائرية تنهي 2014 بصندوق النفقة للمطلقات وتستقبل 2015 بقانون يجرم العنف ضدها 2

ج-2- على مستوى الماكرو-سوسيولوجي:

إن المرأة المطلقة وفق تمثُّلات المجتمع وحسب تأثيرات المجتمع والبيئة المحيطة بالمطلقة قد تبدوا صعبة ومعقدة،فينظر المجتمع للمرأة المطلة على أنها المسؤولة عن مصير أطفالها. خصوصا في ظل تعقد الحياة الإقتصادية، وظروف العيش لدى العديد من الأفراد في المجتمع الجزائري. الأمر الذي يجعلها قاب قوسين أو أدنى بين قبولها أسريا ومجتمعيا. وتحمل كافة الأعباء، أو رفضها لتبحث هي الأخرى عن فرص أخرى من خلال ربط علاقة زوجية ثانية تمكنها من تجاوز مختلف المشكلات التي تعرضت لها من تجاربها السابقة.

د- (أنا) السلطة الأبوية داخل الأسرة وتداعياته على المرأة المطلقة:

إن المرأة المطلقة في مطلق الأحوال تتعرض لمجموعة من المضايقات قد تكون نفسية داخلية وقد لا تبوح بها في مطلق الأحوال إلا لأمها، خوفا من معاتبتها من طرف الأب وهذا ما يحدث عادة في الأسرة ذات السلطة الأبوية، لأن الأب لا يطيق سماع ذكر الطلاق في أسرته. والسبب في ذلك هو اعتقاده بأن طلاق ابنته هو نوع من الفشل الذي يتحمله في عدم اختياره الزواجي لابنته، وفي المقابل قد تتعرض المرأة المطلقة في عامها الأول لمجموعة من المضايقات من قبيل الاحتياجات المالية والمتمثلة في مجموع الأسئلة التي تواجهها مثل: من يتحمل تبعات الإنفاق ؟ ومن هو المسؤول عن الكفالة ؟ وعلى أطفالها القصر؟ الشيء الذي يدفع بها إلى حالة نفسية قد تتعقد أكثر إلى هستيريا القلق والخوف من تكرار تجربة زواج ثاني حتى لو أتيحت لها الفرصة مجددا.

ه- إمكانية الزواج الثاني كحل لإعادة إدماج المرأة المطلقة في الأسرة والمجتمع:

يتيح المجتمع الجزائري في مطلق الأحوال فرصة ثانية للمرأة المطلقة من أجل إعادة بناء بيت زوجية كتجربة ثانية. وربما ثالثة الشيء الذي يمكننا من القول بأن للمرأة المطلقة فرصة للظهور بمظهر المنتصر من الإخفاء الأول. وهو ما تسعى إليه أفراد الأسرة في جلب خطيب يليق بمقام ابنتهم، خصوصا إذا كانت مطلقة في سن شبابها بين 19 و30 سنة وهو ما يمكن أن يحصل في العديد من الأسر الجزائرية، أين يبوح الأب، أو الأخ، أو أحد أفراد الأسرة بأن في بيتهم مطلقة حتى يمكنها من نيل فرصة زواج ثاني. وهذا نوع ما اعتراف ضمني من أفراد الأسرة بنوع من المسؤوليات اتجاه مصير ابنتهم ، كما أنه إحساس بثقل المسؤولية بضرورة إعادة إدماجها في المجتمع ولو بعد طول انتظار حتى تتحقق سعادة والديها من جهة ، وراحة بال لها كامرأة في المجتمع من جهة ثانية.

عادة ما تفوز المطلقة في المجتمع الجزائري بفرصة زواج ثاني لتتمكن من الرجوع إلى الحياة الزوجية من جديد، وهو ما حدث مع العديد من المطلقات في الأسر الجزائرية، أين تزوجن وأنجبن لتستمر حياتهن بكل سعادة وهناء مع زوج آخر في أسرة جديدة .

مقترحات وحلول لإعادة إدماج المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري:

1- على الأبوين في الأسرة و باقي أفراد المجتمع الجزائري النظر بعين الرأفة والرحمة للمرأة المطلقة بتسهيل طرق إدماجها من خلال إجراء تسهيلات من طرف الأسرة الوصية، حتى تتمكن المطلقة من الفوز بفرصة زواج ثاني يمكنها من التمتع بحقوقها الشرعية والمدنية والقانونية.

2- تفعيل آليات وطنية وأخرى محلية لحماية المطلقة من كل أنواع وأشكال العنف التي قد تتعرض لها المرأة المطلقة في الأسواق، والشوارع، والطرقات، أيضا داخل الأسرة الواحدة، من خلال تفعيل آليات الردع القانوني ومعاقبة كل من يدوس على كرامة المرأة المطلقة.

3-تسهيل عمليات دمج الأطفال- نتاج الطلاق- في المدرسة الجزائرية وتخصيص خبراء نفسانيين واجتماعيين من أجل مراقبة ومتابعة الأطفال القصر وضرورة حمايتهم من كل أنواع التهميش المجتمعي واللفظي حتى يندمجوا مع أقرانه في المجتمع.

4- على جمعيات المجتمع المدني والفئات النشطة في المجال الأسري، والسلطات الوصية بما فيها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والجمعيات النسوية الناشطة في مجال حقوق المرأة وصون كرامتها.

5- أن تكثف من حملاتها التحسيسية اتجاه فئة المطلقات في المجتمع الجزائري، وتبيان ضرورة العناية بهذه الفئة في المجتمع كتخصيص كفايات مالية ، والحصول على السكن، وتشجيع المبادرات الفردية كامتهان بعض المهن الحرة من صناعات تقليدية، الطرز، والخياطة، والتعليم..الخ من أجل إعادة إدماج المطلقات في الإنتاج الاجتماعي.

6-إعادة إحياء ذوات المطلقات ، خصوصا اللواتي تعرضن للطلاق التعسفي، أو تعرضن لأنواع العنف الجسدي واللفظي المستمر من طرف أزواجهن.

الهوامش:

1-هشام سبع، **المسنون في الأسرة الجزائرية–الواقع والمأمول** ، دار الأيام للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن،2019.

2-العربي بلحاج، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج الطلاق الخلع**، جزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. 1994.

3-محمد عاطف غيث، **المشكلات الاجتماعية والسلوك والانحراف**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1981.

4-عمـر خليـل معـن: **علـم اجتمـاع الأسـرة**، دار الشـروق للنشـر والتوزيـع، عمـان، الأردن،1994.

ج-الرسائل الجامعية:

5- بلقاسم علالي: الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية في العاصمة وما جاورها،شهادة ماجستير في علم الاجتماع الديني،قسم علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الديني،،جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2009.

6-مهتاب أحمد إسماعيل أو زنط: الطلاق أسبابه و نتائجه من وجهة نظر المطلقات،جامعة النجاح، فلسطين،2016.

7-عديلة حسن طاهر تونسي: القلق و الاكتئاب لدى عينة من المطلقات و غير المطلقات في مدينة مكة المكرمة،رسالة ماجستير في الارشاد النفسي، جامعة أم القرى،2002.

د-المجلات العلمية:

8-سمية عبد العزيز:متعة الطلاق وعلاقتها بالتعويض عن الطلاق التعسفي في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري،مجلة معارف ،جامعة محند آكلي أولحاج، البويرة،2014.

ه- التقارير العلمية:

9-أحمد ابن ادريس الحلي: التقرير الفقهي،العدد السادس والسابع،مركز ابن ادريس الحلي،قسم إعداد التقارير،المملكة العربية السعودية،2008.

10-**الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر**، إحصاءا السكان والسكن بالجزائر، نشرة 2017، الجزائر.

و-القوانين و المناشير:

11- **قانون الأسرة الجزائري**المادة47،رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، نشرة 2007.

ز- مواقع الويب:

مقال بعنوان المراة الجزائرية تنهي
72014http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/ بصندوق النفقة للمطلقات وتستقبل 2015 بقانون يجرم العنف ضدها